



من منطلق اهتمامها برصد الواقع الاقتصادي في الكويت، تصدر شركة «آراء» للبحوث والاستشارات مؤشرا شهريا لثقة المستهلك بالتعاون مع جريدة «الأنباء» وبرعاية شركة «لكزس». ويعتبر مؤشر ثقة المستهلك المؤشر الوحيد الذي يقيس العوامل النفسية للمستهلك، مرتكزا على آراء الناس وتصوراتهم عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي، وتوقعاتهم لأوضاعهم المالية، وانكاس ذلك على قدراتهم الشرائية. ويصدر المؤشر في أول يوم أحد من كل شهر. وهو يرتكز على بحث أجري على عينة مؤلفة من 500 شخص، موزعة على المواطنين والمقيمين العرب في مختلف المحافظات. تم إجراء البحث بواسطة الهاتف من خلال اتصالات عشوائية، وتم مراعاة أن تكون العينة ممثلة للتركيبة السكانية في الكويت. ويستند تقييم المؤشر العام لثقة المستهلك إلى ست مؤشرات اعتمدها الباحثون في شركة آراء لقياس مدى رضا المستهلكين وتفاؤلهم وهي: مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي، مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا، مؤشر الدخل الفردي الحالي، مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا، مؤشر فرص العمل الجديدة في سوق العمل حاليا، ومؤشر شراء المنتجات المعمرة. وتستخلص نتائج كل مؤشر من المؤشرات الست بالاعتماد على إجابات أفراد العينة التي يحددها الاستبيان بـ «إيجابي» أو «سلبى» أو «حيادي». يتم تحديد نتائج المؤشرات في الشهر الأساس كمقياس للحالة النفسية للمستهلكين في الكويت، وهي تساوي 100 نقطة، وتكون هذه النقطة (الرقم 100) الحد الفاصل بين التفاؤل والتشاؤم لدى المستهلكين، فكلما تجاوزها المؤشر، يكون الوضع النفسي للمستهلكين في الكويت يميل نحو التفاؤل أكثر فأكثر، وكلما تراجع المؤشر عنها في اتجاه الصفر تكون النظرة أكثر تشاؤما.



مؤشر «آراء» بالتعاون مع «الأنباء» وبرعاية «لكزس»

# عودة الحياة لطبيعتها وتخفيف القيود ينعش ثمة المستهلكين بالكويت

الدول المعتمدة على السياحة وخدمات النقل الأكثر تضرراً من تداعيات «كورونا» السلبية

## الجهراء الأكثر ثقة بالدخل الفردي

سجلت مؤشرات «آراء» للدخل الفردي الحالي 92 نقطة، مضيقا إلى رصيده السابق 11 نقطة. ويبدو أن مرحلة انتشار وباء كورونا، وما رافقها من إجراءات وهواجس، قد تركت معالها على التفكير ونمط الحياة والقناعات، طالت الأفكار الجديدة عدة مفاهيم بما فيها موضوع الدخل وكيفية التعامل معه. ومن الطبيعي أن تتأثر تلك المتغيرات بطبيعة المهنة ونوع العمل وشروطه وضماناته. لذلك برزت فروقات واضحة حول هذا الموضوع، بحيث منح المواطنون معدل بلغ 125 نقطة لمعدل الدخل الفردي الحالي لشهر أغسطس، بزيادة سبع نقاط، بينما توقف المعدل في أوساط المقيمين العرب عند 36 نقطة فقط، عاكسا بذلك قلقهم على دوام العمل واستمرارية المداخل في مواجهة كورونا. من الملاحظ في التبدلات الفكرية، ارتفاع مستوى تحصيلات الوافدين مقابل ارتفاع مستوى الودائع المصرفية للمواطنين. اللافت مستوى تعزيز محافظة الجهراء لمعدل الدخل الفردي الحالي، حيث سجلت معدلا بلغ 126 نقطة بإضافة 53 نقطة خلال شهر. بينما تراوحت زيادة معدلات المحافظات الأخرى بين 27 نقطة لمحافظة حولي و13 نقطة للفروانية، وتراجع من جهة أخرى معدل العاصمة نقتين. الجدير بالذكر ارتفاع مستوى رضى الشباب 18- 35 سنة على مؤشر الدخل الفردي الحالي باكتساب 11 نقطة خلال شهر. يمكن تلخيص الموقف من المداخل الفردية الحالية بتنوعها وميلها الغالب نحو التعميم الإيجابي، بفعل انخفاض مستوى انتشار الجائحة، وتخفيف الإجراءات التي أعطت فسحة من الراحة النفسية لمختلف الفئات.

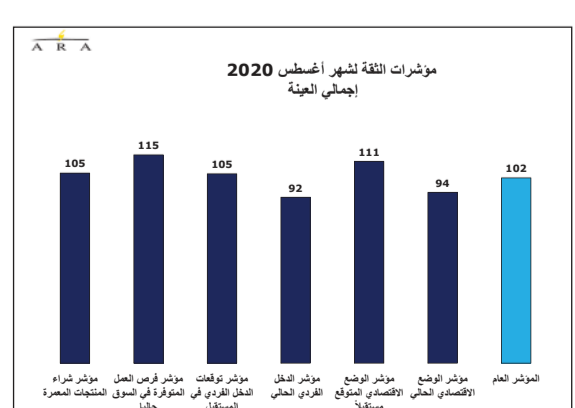
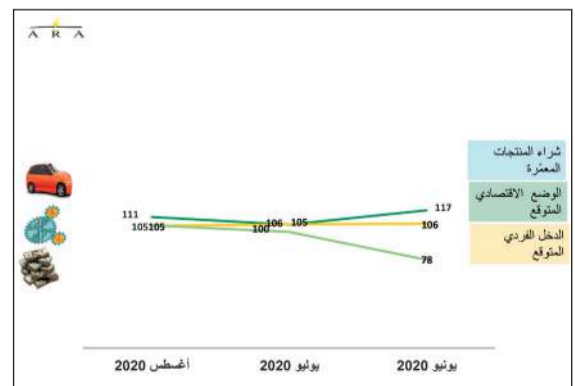
## ذوو المداخل المرتفعة.. قلقون

سجل مؤشر آراء للدخل الفردي المتوقع مستقبلا 105 نقاط بتراجع نقطة واحدة خلال شهر، مستقرا عند معدله السابق المسجل في شهر أغسطس 2019، وذلك يكون هذا المؤشر واجه جانحة كورونا وتداعياتها، كما صمد في وجه الانخفاض غير المسبوق لأسعار النفط وكنجته مباشرة للانكماش الاقتصادي العالمي، والخسائر الجسيمة التي تكبدتها جملة من القطاعات الاقتصادية والتي ارتدت سلبي على أسواق المال فضلا عن انتشار البطالة عن العمل في مختلف القارات والبلدان. يمكن اعتبار أن استقرار معدل مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا في الكويت، أتى حصيلة التحفيزات المالية الحكومية لبعض القطاعات الاقتصادية لبعض الفئات الاجتماعية، كما اعتمدت على قاعدة ضلبة، الملاء المالية واستقرار سعر صرف الدينار الكويتي. استقر المعدل عند المواطنين عند مستواه الشهري السابق، وتراجع ثلاث نقاط بين المقيمين العرب. الملاحظ التراجع الحاد لمستوى معدل محافظة حولي، الذي خسر 27 نقطة من رصيده الشهري السابق. كما تراجع معدل ذوي المداخل الفردية العالية بـ 47 نقطة.

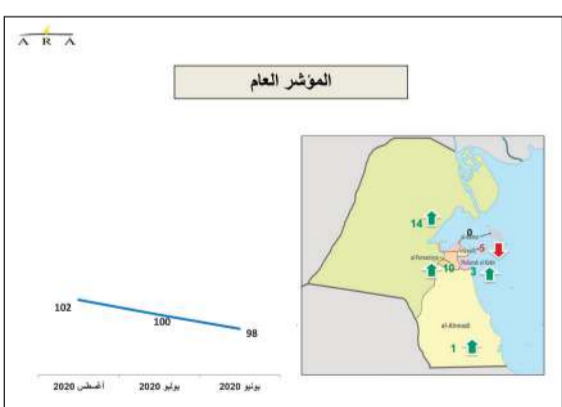
## إعادة تشكيل سوق العمل

تراجع معدل مؤشر فرص العمل المتوفرة في السوق حاليا، إلى 115 نقطة بخسارة 20 نقطة من رصيده السابق، وبارتفاع عشر نقاط على أساس سنوي. وتضافرت جملة من العوامل في مسار سوق العمل خلال السنوات الأخيرة الماضية، لعل أبرز عناوينها: التركيز على سياسة تكويت القوى العاملة وزيادة حجمها بالنسبة لإجمالي العاملين في الكويت. بعد تراجع أسعار النفط، وضمن السياسة الرسمية لخفض النفقات تبنت الهيئات الرسمية توجهات وأقرت حوافر لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كما شجعت المواطنين للعمل في القطاع الخاص. فضلا عن التطور في القطاعين الحكومي والخاص الذي تطلب مؤهلات وقدرات للقوى العاملة لا تؤمنها بنيتها الحالية في الكويت. كذلك فإن مطالب عدة ودراسات علمية ومراجع، طالبت بإلغاء النظام المتعلق بشروط عمل العمالة الوافدة، لتطويره وتحديثه ورفع مستواه، حيث يضمن نوعية عمالة تتوافق مع شروط ومستويات الكفاءات العلمية والمهنية التي تلبي حاجات سوق العمل في الكويت. ومنذ مدة أصدرت غرفة الصناعة والتجارة وغيرها من مؤسسات الإنتاج بيانا عن ضرورة إلغاء الأنظمة القائمة حاليا وتطويرها بما يتلاءم مع القوانين المحلية والدولية من جهة ورفع مصلحة التطور الاقتصادي الكويتي وحماية مستوى معيشة وشروط عمل القوى العاملة في الكويت.

مختلف المؤسسات والإدارات الرسمية في محاولة منها لتخفيض حجم العجز في الموازنة نسبة إلى الدخل الوطني. ضمن هذه المتغيرات السريعة على كل الصعيد، منح المواطنون مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي 94 باكتساب ثلاث نقاط خلال شهر. بينما المقيمين العرب توقف معدلهم عند 77 نقطة بزيادة أربع نقاط. اللافت تسجيل 3 محافظات معدلات عالية حيث أضافت محافظات الفروانية 21 نقطة، والجهراء 19 نقطة والعاصمة 6 نقاط. تغلبت نفسية وثقة المستهلك في الكويت خلال شهر أغسطس 2020 على مختلف المعطيات الاقتصادية والمالية السلبية، حيث سجل المستهلكون انتشار الوباء وتخفيف بعض الإجراءات لمواجهة، واستعدوا إلى الارتفاع النسبي لأسعار النفط وفك حركة الأسواق ولو نسبيا من عقالها، وعبروا عن تفاؤلهم بالأوضاع الاقتصادية المتوقعة مستقبلا.



الجانحة وتخفيف الإجراءات الاحترازية الرسمية. كورونا لفظ واقتصاد سجل مؤشر آراء الوضع الاقتصادي الحالي معدلا بلغ 94 نقطة متخفيا 4 نقاط مقارنة بشهر يوليو المنصرم. مستفيدا من تراجع وتيرة انتشار جانحة كورونا في الكويت ومن الاتفاق التجاري الذي أقر بين الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية الصين. فضلا عن ارتفاع النسبي لأسعار النفط بحيث لامس سعر البرميل 46 دولارا، أي المستوى الأعلى منذ 5 أشهر. أما على الصعيد الداخلي، فإن التوجه الرسمي هو لتخفيض الموازنة وتخفيف النفقات وترشيد الإدارة، حيث إن مؤسسة البترول ستقلص نفقاتها السنوية بحوالي 700 مليون دينار. ويخيم هذا التوجه على



## انكماش حركة الائتمان

سجل مؤشر آراء لشراء المنتجات المعمرة 105 نقاط، بارتفاع خمس نقاط عن معدله الشهري، مع زيادة 16 نقطة عن معدله المسجل في شهر أغسطس 2019. هذا الإقبال على شراء المنتجات الاستهلاكية تحقق بالرغم من انكماش حركة الائتمان الاستهلاكي تحت ضغط الأجواء التي فرضها وباء كورونا، لذلك بمجرد انخفاض انتشار الجائحة وتخفيف إجراءات الوقاية، أقلعت حركة السوق الاستهلاكي وارتفع مستوى الشراء على أساس شهري وسنوي. ملاحظ تحفظ الوافدين في الشراء، حيث سجل 57 نقطة، مقابل 129 نقطة للمواطنين وهذا يعكس الواقع النفسي غير المستقر للوافدين وقدرتهم الشرائية.

أصدرت شركة آراء للبحوث والاستشارات التسويقية مؤشرها لثقة المستهلك في الكويت لشهر أغسطس 2020، حيث سجل المؤشر العام 102 بإضافة نقطتين على مستواه الشهري السابق وبتراجع 3 نقاط على أساس سنوي. وبالرغم من الظروف الضاغطة وغير المتوقعة وأهمية المستجبات المالية والاقتصادية التي فرضتها جائحة كورونا على الصعيد العالمي وما أتت اليه من انكماش حاد في التبادل التجاري والخدمات، فإن الأصعب هو عدم قدرة مؤسسات البحوث المختصة من السيطرة حتى الآن على الوباء وعدم القدرة على تحديد حركته ومدى وفترة انتشاره. هذا الواقع يعقد عملية الوصول إلى الاستنتاجات البنوية على وقائع علمية لتحديد كيفية التعامل مع الوباء، ونوعية ومستوى تأثيره الاجتماعي، بما في ذلك على الثقة بالواقع وبالتوقعات المستقبلية في

